مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (1) 2026

واقع الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية في التقارير المالية
بحث تطبيقي على مجموعة من المصارف الليبية الخاصة

محمد قيس عادل القنبري
محاضر مساعد بقسم المحاسبة، كلية طرابلس للعلوم والتقنية – ليبيا
moh.ali_std@academy.edu.ly

عبد الرزاق الصديق الهيشري
باحث، جامعة الرفاق الأهلية للعلوم التطبيقية والإنسانية – ليبيا
Abdalrzag.elheshri@gmail.com

محمد مصطفى السميو
باحث، جامعة الرفاق الأهلية للعلوم التطبيقية والإنسانية – ليبيا
mohammedesmew0@gmail.com

المستخلص

استهدف البحث التعرف على المخاطر الجيوسياسية وواقع الإفصاح عنها في التقارير المالية المنشورة للمصارف الليبية الخاصة خلال السنوات الخمس الأخيرة. وقد استخدم البحث المنهج الوصفي وجمع بياناته من التقارير المالية المنشورة لثلاثة مصارف ليبية خاصة، وهي: المصرف المتحد للتجارة والاستثمار، مصرف السراي للتجارة والاستثمار، مصرف اليقين. وبعد تحليل محتوى هذه التقارير باستخدام المتغير الثنائي غير المرجح. توصل البحث إلى أن متوسط إفصاح المصارف الليبية الخاصة عن المخاطر الجيوسياسية في التقارير المالية المنشورة لأخر خمس سنوات يبلغ 28.6%، حيث احتل المصرف المتحد المركز الأول بنسبة إفصاح 43%، ثم مصرف اليقين بنسبة إفصاح 26%، ومصرف السراي بنسبة إفصاح 17%.

الكلمات المفتاحية: *(الإفصاح المحاسبي، التقارير المالية، المخاطر الجيوسياسية، المصارف).*

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (22) عدد (1) 2026

The Reality of Geopolitical Risk Disclosure in Financial Reports An Applied research on a Group of Private Libyan Banks

Mohammed Qays Al-Qanbari
Assistant Lecturer, Department of Accounting, Tripoli College of Science and Technology - Libya
moh.ali_std@academy.edu.ly

Abdalrzag Al-Sudik El-Heshri
Researcher, Al-Refak University for Applied Sciences and Humanities - Libya
Abdalrzag.elheshri@gmail.com

Mohammed Mustafa Al-Simayu
Researcher, Al-Refak University for Applied Sciences and Humanities - Libya
mohammedesmew0@gmail.com

Abstract

The research aimed to identify the extent of geopolitical risk disclosure in the financial reports of Libyan private banks during the past five years. It employed a descriptive methodology and gathered data from the financial reports published by three Libyan private banks: United Bank for Trade and Investment, Al-Sarai Bank for Trade and Investment, and Al-Yaqeen Bank. Content analysis was conducted using an unweighted binary coding approach to determine whether geopolitical risks were disclosed. The findings indicated that, on average, the level of geopolitical risk disclosure in the reports was 28.6%. Among the banks analyzed, United Bank for Trade and Investment recorded the highest disclosure rate at 43%, followed by Al-Yaqeen Bank at 26%, while Al-Sarai Bank reported the lowest rate at 17%.

Keywords: *Accounting Disclosure, Financial Reporting, Geopolitical Risk, Banks* .

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (1) 2026

1- مقدمة:

تعتبر المخاطر الجيوسياسية من أبرز التحديات التي تواجه جميع المؤسسات في ظل بيئة عالمية متقلبة، حيث تشمل النزاعات السياسية، وعدم الاستقرار، والحروب، والعقوبات الاقتصادية، وغيرها من العوامل التي تؤثر سلباً على الأداء المالي للمؤسسات واستقرار الأسواق (Smith, 2021)، والمؤسسات المالية كالمصارف ليست استثناء من ذلك. ونظراً لأهمية الإبلاغ عن هذه المخاطر بالنسبة لمستخدمي المعلومات، زاد الاهتمام بالإفصاح عنها في التقارير المالية كأداة لتعزيز الشفافية وتمكين المستثمرين من تقييم تأثيرها المحتمل على المؤسسات (IFRS Foundation, 2023). خاصةً لدى المؤسسات التي تعيش في بيئة مرتفعة المخاطر، مثل: المؤسسات العاملة في ليبيا. ولأن المصارف تعتبر من أكثر المؤسسات حساسية للمخاطر، يأتي البحث الحالي للتعرف على واقع إفصاح المصارف الليبية الخاصة عن المخاطر الجيوسياسية في تقاريرها المالية المنشورة خلال السنوات الخمس الأخيرة.

2- الأدبيات السابقة:

وجد الباحثون مجموعة من الأبحاث السابقة التي ربطت بين المخاطر الجيوسياسية والإفصاح. وسيتم استعراض هذه الأبحاث؛ لمعرفة المستوى الذي وصلت إليه في تناول الموضوع، والتعرف على المنهجيات المختلفة التي استخدمتها، ومن ثم الاستفادة منها في تحديد موضوع البحث الحالي واختيار منهجيته. يأتي في مقدمة هذه الأبحاث، بحث Aboelela et al. (2025) الذي تعرّف على ما إذا كانت جودة الأرباح المحاسبية هي الرابط بين الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية وسياسات توزيع الأرباح. مستخدماً المنهج الوصفي ومعتمداً على عينة من المؤسسات المصرية المدرجة في بورصة مصر خلال الفترة 2018-2023م. وأشارت نتائجه إلى وجود علاقة سلبية وهامة بين المخاطر الجيوسياسية وسياسات توزيع الأرباح. وأن جودة الأرباح تؤثر على العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية وتوزيع الأرباح. أما بحث علي وعطية (2025) الذي سعى إلى معرفة ما إذا كانت المعلومات المرتبطة بالإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية قد أصبحت ذات مقدرة تقييمية في الأسواق المالية أم لا. وتم التحقق من ذلك من خلال دراسة أثر المعلومات المحاسبية ذات الصلة بالقيمة الدفترية لحقوق الملكية وصافي الدخل المحاسبي من ناحية، والمعلومات المحاسبية ذات الصلة بالمخاطر الجيوسياسية من ناحية أخرى؛ على أسعار الأسهم للشركات غير المالية المقيدة

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (1) 2026

بالبورصة المصرية، كمؤشر لقيمة المؤسسة، وذلك خلال الفترة من 2020م وحتى 2024م. وأظهرت النتائج أن الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية له مقدرة تقييمية إضافية على أسعار الأسهم، كمؤشر لقيمة المؤسسة، إلى جانب المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية التقليدية، حيث أن حساسية أسعار الأسهم المتزايدة لعدم الاستقرار الجيوسياسي تؤكد على الدور الأساسي للاستقرار الجيوسياسي في الحفاظ على القيمة السوقية للشركة.

ومن جانبه، سعى فاضل (2025) إلى دراسة تأثير الإفصاح المحاسبي عن المخاطر الجيوسياسية على جودة الأرباح المحاسبية وانعكاسه على قيمة المؤسسة، وذلك في القطاع المصرفي العراقي. وقد طُبِّق البحث على عشرة مصارف عراقية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وجمع بياناته بواسطة الاستبيان. وتوصل البحث إلى استنتاجات عدة أهمها: أن الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية، مثل الحروب، والهجمات الإرهابية، والتهديدات السيبرانية وغيرها، يُعّد عنصراً حيويًّا يعزز جودة الأرباح المحاسبية، وهذا التأثير ينعكس إيجابيًّا على قيمة المؤسسات. أما عبد الله (2024) فقد عمل على بناء مؤشر للإفصاح المحاسبي عن المخاطر الجيوسياسية، وقياس أثره على استمرارية المؤسسات المصرية المدرجة في بورصة الأوراق المالية، مع الأخذ في الاعتبار دور جودة الأرباح المحاسبية المعدلة. واعتمد البحث على القياس التطبيقي للمؤشر خلال الفترة الزمنية من 2022 إلى 2023م لعينة مكونة من 75 مؤسسة مدرجة في القطاعات ذات البنية التحتية القوية في السوق المصري، بالإضافة إلى المؤسسات التي تتمتع بتعاملات أجنبية فقط. واستند البحث إلى البيانات المالية الموثوقة للمؤسسات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية وتقارير مجالس الإدارات والإيضاحات ذات الصلة. وأسفرت النتائج عن أن هناك تأثيراً طرديًّا معنويًّا للمؤشر المقترح للإفصاح المحاسبي عن المخاطر الجيوسياسية على استمرارية المؤسسات، وأن هناك تأثيراً طرديًّا معنويًّا لجودة الأرباح المحاسبية على استمرارية المؤسسات. كما تبين أن جودة الأرباح المحاسبية تؤثر بشكل طردي معنوي في العلاقة بين المؤشر المقترح للإفصاح المحاسبي عن المخاطر الجيوسياسية واستمرارية المؤسسات.

وفي السياق ذاته، جاء Noch (2024) لوصف وفهم التحديات التي تواجهها المؤسسات في حالة عدم اليقين الناتجة عن المخاطر الجيوسياسية، واستكشاف الاستراتيجيات التي تستخدمها هذه المؤسسات من أجل التكيف مع حالة عدم اليقين بفعالية. وقد استخدم البحث النهج النوعي حيث جمع بياناته من الأدبيات السابقة. وتُبرز نتائج البحث التحديات متعددة الأوجه التي تفرضها التوترات

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (1) 2026

الجيوسياسية، لاسيما في حوكمة المؤسسات وديناميكيات الأسواق المالية، وقد خلص البحث إلى أن المؤسسات، وخاصة متعددة الجنسيات، تواجه تدقيقاً تنظيميًّا مُشدداً، وانعدام ثقة أصحاب المصلحة، وتقلبات السوق في ظل حالة عدم اليقين الجيوسياسي. ولمواجهة هذه التحديات، تتبنى المؤسسات هياكل حوكمة قادرة على التكيف مع المخاطر الجيوسياسية، وتُعزز مشاركة أصحاب المصلحة، وتُسخّر الابتكارات التكنولوجية، وتتبنى مبادرات تعاونية لتعزيز الشفافية والمرونة في ممارسات إعداد التقارير المالية، من خلال الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية بشكل أوضح. أما Voeller (2024) فقد سعى إلى تقديم لمحة عامة عن الأحكام القانونية المتعلقة بالإبلاغ عن المخاطر الجيوسياسية للمؤسسات في الاتحاد الأوروبي، مُقارن إياها بالأحكام في الولايات المتحدة الأمريكية، ويناقش البحث أيضاً الحوافز المقدمة للمؤسسات نظير الإفصاح الطوعي عن المخاطر الجيوسياسية، كما يُحلل آثار هذه المخاطر على جودة التقارير المالية، وكل ذلك بالاستناد إلى مراجعة الأدبيات السابقة. وأشارت النتائج إلى أن المخاطر الجيوسياسية تؤثر بشكل كبير على جودة التقارير المالية والأداء الاقتصادي للمؤسسات، وأنه على الرغم من تزايد حجم ونطاق تقارير المخاطر، إلا أن الإفصاحات عن المخاطر الجيوسياسية لا تزال غير كافية، بسبب صعوبة قياس هذه المخاطر.

واستهدف Bhattacharjee et al. (2024) معرفة تأثير المخاطر الجيوسياسية على الإفصاح عن الإنفاق السياسي للشركات، وذلك استناداً إلى منظور تجنب المخاطرة، حيث يوجد ارتباطاً سلبيًّا بين المخاطر الجيوسياسية والإفصاح عن الإنفاق السياسي للمؤسسات، وذلك باستخدام عينة من مؤسسات مؤشر ستاندرد آند بورز S&P 500 من سنة 2011م إلى سنة 2021م. وقد كشف التحليلات أن هذا الارتباط السلبي يكون أكثر وضوحاً في المؤسسات ذات مستويات الاستثمار السياسي المنخفضة، ونسب العوائد المنخفضة. بالإضافة إلى ذلك، نجد أن أداء المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يُمثل قناةً تُقلل من خلالها المخاطر الجيوسياسية من الإفصاح عن الإنفاق السياسي للمؤسسات. كما تُظهر النتائج أيضاً أن ارتفاع المخاطر الجيوسياسية يرتبط بانخفاض مخاطر المؤسسة نتيجة انخفاض الإفصاح عن الإنفاق السياسي. وأخيراً، هدف البرغثي وسيدهم (2020) إلى معرفة مستوى الإفصاح عن المخاطر بصفة عامة في التقارير المالية السنوية للمصارف التجارية الليبية، بالاعتماد على المنهجيين الاستنباطي والاستقرائي، وباستخدام التقارير المالية الموحدة للمصارف التي تصدر عن مصرف ليبيا المركزي سنويًّا عن فترة 10 سنوات، من سنة 2009م إلى سنة 2018م؛ لجمع البيانات منها، وقد بلغ عدد المصارف المشاركة في البحث 18 مصرفاً. ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (1) 2026

أن جميع المصارف التجارية الليبية تفصح بمستويات مختلفة عن المخاطر المصرفية، بينما وجد البحث أن أغلب المصارف الليبية لا تفصح عن البنود المتعلقة بالتحوط من المخاطر.

ويتضح من استعراض الأدبيات السابقة أن معظمها قد انصبت على أسواق تتمتع ببيئات تنظيمية أكثر استقراراً، مثل: السوق المصري أو العراقي أو بيئات دولية كالإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، في حين لم تحظى البيئة الليبية –وخاصة القطاع المصرفي– ببحث حديث متخصص في هذا المجال. كما ركزت غالبية تلك الأدبيات على تحليل أثر الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية على مؤشرات مالية أخرى، مثل: أسعار الأسهم، جودة الأرباح، سياسات توزيع الأرباح، واستمرارية المؤسسات، بينما لم تتناول قياس مستوى الإفصاح الفعلي عن هذه المخاطر في التقارير المالية المنشورة. وبالإضافة إلى ذلك، اتسمت معظم الأدبيات السابقة باعتمادها على أساليب إحصائية أو استبيانات، في حين يعتمد البحث الحالي على تحليل محتوى تقارير مالية حقيقية للمصارف الليبية خلال أخر خمس سنوات منشورة لكل مصرف، وهي فترة اتسمت بارتفاع واضح في حدة المخاطر الجيوسياسية. ومن ثم، فإن هذا البحث يسعى إلى سد فجوة بحثية تتمثل في غياب أبحاث حديثة تصف وتقيس واقع الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية في التقارير المالية للمصارف الليبية، بما يتيح فهماً أدق لمستوى الإفصاح في بيئة تعاني من عدم استقرار سياسي واقتصادي. ويُشكّل البحث أهمية خاصة لإدارة المصارف محل البحث المتمثلة في المصرف المتحد للتجارة والاستثمار ومصرف السراي للتجارة والاستثمار ومصرف اليقين؛ لكونه يصف واقع الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية ويقدم توصياته بخصوص تحسين الإفصاح، وبالتالي فإن المستفيد الأول من البحث هو الإدارات المالية في المصارف المذكورة.

3- مشكلة البحث وتساؤلاته وأهدافه:

يلاحظ الباحثون أن الأدبيات السابقة التي تناولت الإفصاح في ليبيا (مثل: البرغثي وسيدهم، 2020) ركزت على المخاطر المصرفية التقليدية دون تحليل نوعي أو كمي للإفصاح المتعلق بالمخاطر الجيوسياسية، على الرغم من أن المؤسسات الليبية بشكل عام، والمصرفية بشكل خاص، تواجه حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني، حيث شهدت الدولة مجموعة من النزاعات المسلحة، والانقسامات المؤسسية، والتدخلات الخارجية، وانقطاعاً متكرراً في سلاسل التوريد والتحويلات المالية، بالإضافة إلى تقلبات حادة في أسعار الصرف واحتياطي النقد الأجنبي، وكل هذه الأحداث من شأنها زيادة المخاطر الجيوسياسية، وبالتالي تهديد قدرة المؤسسات على الاستمرارية. ونظراً

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (1) 2026

لأهمية هذه المخاطر في تقرير مصير المؤسسات تزداد أهمية الإفصاح عنها في التقارير المالية، بحيث تساعد مستخدمي هذه التقارير في تقييم قدرة المؤسسات على مواجهة تلك المخاطر وضمان استمراريتها. وعليه، يمكن اختصار مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي: ما هو واقع إفصاح المصارف الليبية عن المخاطر الجيوسياسية في تقاريرها المالية المنشورة خلال السنوات الخمس الأخيرة؟

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المقصود بالتقارير المالية في هذا البحث هو جميع محتويات التقارير المالية المنشورة في المواقع الرسمية عبر شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) للمصارف الليبية الخاصة محل البحث، ابتداءً من كلمة مجلس الإدارة والمدير العام، وتقرير المراجعين الخارجيين، وتقارير هيئة الرقابة الشرعية، والقوائم المالية وإيضاحاتها المتممة لها، وأي مؤشرات ومعلومات أخرى منشورة ضمن ملف التقارير.

ويتفرع من التساؤل الرئيسي السابق التساؤلات الفرعية التالية:

أ. ما هو واقع إفصاح المصرف المتحد للتجارة والاستثمار عن المخاطر الجيوسياسية في تقاريره المالية المنشورة خلال السنوات الخمس الأخيرة؟

ب. ما هو واقع إفصاح مصرف السراي للتجارة والاستثمار عن المخاطر الجيوسياسية في تقاريره المالية المنشورة خلال السنوات الخمس الأخيرة؟

ج. ما هو واقع إفصاح مصرف اليقين عن المخاطر الجيوسياسية في تقاريره المالية المنشورة خلال السنوات الخمس الأخيرة؟

إن التساؤلات السابقة ما هي إلا ترجمة للأهداف التي يسعى البحث إلى تحقيقها، أولها الهدف الرئيسي، وهو التعرف على المخاطر الجيوسياسية والتعرف على واقع إفصاح المصارف الليبية عنها في تقاريرهم المالية المنشورة خلال السنوات الخمس الأخيرة. وثانيها الأهداف المتفرعة منه، وهي:

أ. معرفة واقع إفصاح المصرف المتحد للتجارة والاستثمار عن المخاطر الجيوسياسية في تقاريره المالية المنشورة خلال السنوات الخمس الأخيرة.

ب. بيان واقع إفصاح مصرف السراي للتجارة والاستثمار عن المخاطر الجيوسياسية في تقاريره المالية المنشورة خلال السنوات الخمس الأخيرة.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (1) 2026

ج. الكشف عن واقع إفصاح مصرف اليقين عن المخاطر الجيوسياسية في تقاريره المالية المنشورة خلال السنوات الخمس الأخيرة.

4- منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي؛ لأن هدفه الرئيسي يتمثل في وصف واقع الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية في التقارير المالية، وذلك بالاستناد إلى الإرشادات الضمنية لمجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Board (IASB)، والمجلس الدولي لمعايير الاستدامة International Sustainability Standards Board (ISSB)، وهيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية Securities and Exchange Commission (SEC)، المبادرة العالمية لإعداد التقارير Global Reporting Initiative (GRI). ومثلت التقارير المالية (بمعناها المشار إليه سابقاً) المصدر الرئيسي لبيانات البحث، وقد جُمعت هذه التقارير من المواقع الرسمية للمصارف على الإنترنت، حيث تم استخدام البيانات التي تحتويها التقارير المالية للمصرف المتحد للتجارة والاستثمار عن الفترة 2019-2023م، ولمصرف السراي للتجارة والاستثمار خلال الفترة 2017-2021م، ولمصرف اليقين خلال الفترة 2019-2023م. وقد تم تحليل محتواها باستخدام أسلوب المتغير الثنائي غير المرجح(Unweighted Dichotomous Variable)، وهو أسلوب مُطبق في أدبيات الإفصاح السابقة، على سبيل المثال (مارق، 2009؛ زيود وآخرون، 2011؛ دحدوح وحمادة، 2014؛ انديه وغيث، 2016)، حيث يقوم بإعطاء رقم (1) للبند أو المعلومة المتوافرة ورقم (0) للبند أو المعلومة غير المتوافرة، ثم احتساب نسبة البنود التي حصلت على (1) إلى إجمالي البنود والوصول إلى الاستنتاج باستخدام النسبة المستخرجة.

5- الخلفية النظرية للموضوع:

5-1- المخاطر الجيوسياسية كمجالاً يتطلب الإفصاح:

يشير مصطلح الجيوسياسية إلى الجغرافيا السياسية، وتُعرّف الجغرافيا السياسية بأنها دراسة كيفية تأثير الجغرافيا على السياسة والعلاقات بين الدول (Foster, 2006; Dijkink, 2009). وقد نشأت الجغرافيا السياسية، كنشاط علمي منظم، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عند تقاطع العلوم الاجتماعية والإنسانية (العلوم السياسية، والعلوم العسكرية، والتاريخ) وعلوم الأرض (العلوم الجغرافية). ففي البداية، كان مجال الاهتمام لهذا المصطلح يتركز على دراسة تأثير العوامل والظروف البيئية (الجغرافية) على تشكيل الدول، ورسم حدودها، وتشكيل سياسات كيان سياسي

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (1) 2026

معين، ولكن مع مرور الوقت اتسع نطاق البحث الجيوسياسي ليشمل توزيع الموارد الطبيعية، ومسار خطوط الاتصال ذات الأهمية الاستراتيجية، وتحليل أسباب ظهور المدن والمناطق الصناعية، وتأثير التغيرات الديموغرافية على السياسة الدولية (Korkisch, 1987).

وتركز الجغرافيا السياسية على توازن القوى بين الوحدات السياسية (وليس فقط الدول) التي تمتلك مصالح وإمكانات محددة تسعى لتحقيقها في الزمان والمكان؛ فالقوة تُشكّل إمكانيات العمل على الساحة الدولية، وتدرس الجغرافيا السياسية السياسة الدولية كلعبة قوى ومصالح مع مراعاة عاملي الزمان والمكان في ظل محدودية الموارد (Sykulski, 2014).

أما مصطلح المخاطر الجيوسياسية فيحمل تفسيرات متعددة؛ إذ تُشير وسائل الإعلام غالباً إلى هذا المصطلح لوصف تأثير الأزمات الدولية والعنف الدولي، وعلى هذا الأساس عرّفها Caldara & Iacoviello (2022) بأنها التهديدات المصاحبة لتحقق أو احتمالية حدوث أحداث سلبية مرتبطة بالحروب والإرهاب وتصاعدها، وأي توترات بين الدول أو الجهات الفاعلة السياسية تؤثر على المسار السلمي للعلاقات الدولية. ويشمل هذا التعريف صراعات القوة التي لا تتضمن بالضرورة أعمالاً عنيفة أو نزاعات على الأراضي، مثل: أزمة الصواريخ الكوبية، أو التوترات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران أو كوريا الشمالية. كما يتضمن الإرهاب، حيث أدت الأعمال الإرهابية في العقود الأخيرة إلى توترات سياسية بين الدول وأحيانًا إلى حروب شاملة.

ومن جانبهما، ذكرا الجبوري ورشيد (2025) أن المخاطر الجيوسياسية هي المخاطر السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية المحتملة التي يمكن أن تنتج عن تدخل الدولة في الشؤون الدولية، وتنشأ عادةً كلما حدث تحول كبير في القوة أو الصراع أو الأزمة. وأورد البديري (2023) أنها التهديدات التي تواجه الدول نتيجة التغيرات في البيئة السياسية الدولية، والتي تتطلب استراتيجيات استجابة فعالة من قبل القوى الكبرى والصغرى لضمان أمنها واستقرارها.

وقد اتسع مفهوم المخاطر الجيوسياسية في السنوات الأخيرة، فلم يعد مقتصراً على الحروب والنزاعات التقليدية، بل أصبح يشمل الجماعات المتطرفة، والجرائم الإلكترونية، والأوبئة (Brace, 2015). ووفق Sykulski (2014) فإنها تمثل أحد أشكال المخاطر السياسية المتعلقة بالسياسة الدولية، وتتألف من تهديدات محتملة ناتجة عن التنافس الدولي للوصول إلى الموارد الطبيعية واستخدامها، أو لتوسيع مناطق النفوذ السياسي والاقتصادي (مثل: أسواق البيع)، إضافة إلى السعي للسيطرة على المناطق الاستراتيجية (بما في ذلك طرق التجارة). وتكتسب عملية تقييم هذه المخاطر

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (1) 2026

أهمية خاصة من خلال تقدير نظام القوة الدولي ونظام المصالح الدولية مع محاولة التنبؤ بالصراعات المحتملة.

ويرى كل من Shahzad et al. (2022) و Shen & Hong (2023) أن هذه المخاطر تتجلى في الصراعات العرقية والدينية، والتبعية الاقتصادية، والاضطرابات السياسية، بينما يصفها Zhao et al. (2021) و Zhang et al. (2022) بأنها تدخلات عسكرية، وتهديدات مسلحة، وتدخلات من القوى العظمى، وإرهاب، وتهديدات أخرى للأمن العسكري الوطني.

وإذا كان هذا المصطلح يشير في جزء منه إلى الحروب وتبعاتها، فإن بعض الأبحاث، مثل Stein & Russett (1980)، ركزت على الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه الحروب، التي قد تشمل تدمير رأس المال البشري والمادي، وتحويل الموارد من استخدامات إنتاجية إلى أخرى أقل إنتاجية، وتغيير مسار التجارة الدولية. وفي حالات أخرى، قد تؤدي الحروب إلى نتائج مختلفة مثل زيادة مشاركة القوى العاملة، وانتشار تكنولوجي أسرع، وزيادة في الإنفاق على البنية التحتية.

2-5- مصادر المخاطر الجيوسياسية وأسباب حدوثها:

تتسم عملية نشوء المخاطر الجيوسياسية بالتعقيد؛ إذ تتشابك العوامل الخارجية (مثل: تدخل القوى الكبرى والصراعات الإقليمية) مع العوامل الداخلية (كالأزمات السياسية أو الصراعات العرقية والدينية أو التبعية الاقتصادية) في دفع هذه المخاطر نحو التصعيد (Kiik, 2016; Caniglia, 2011; Shmueli et al., 2014; Yang et al., 2021). كما أن هناك تباينات إقليمية في درجة حساسية المناطق لهذه المخاطر (Cheng & Chiu, 2018). وتشمل أيضاً عوامل غير تقليدية، مثل: التنمية الاقتصادية، والاستقرار الاجتماعي، وتغير المناخ، وتكنولوجيا المعلومات، إذ يمكنها التأثير على الاستقرار الوطني وزيادة احتمالية حدوث أزمات سياسية أو أمنية (Meehan et al., 2018; Mamun et al., 2019).

إن مصادر هذه المخاطر متعددة وغير محصورة، يأتي في مقدمتها التوترات السياسية، مثل التوترات الحالية في الشرق الأوسط، والعلاقات بين روسيا والولايات المتحدة وأوروبا، والأزمات الاقتصادية المرتبطة بمنطقة اليورو، مثل: خروج اليونان أو المملكة المتحدة. كما قد تنشأ من انتشار الأمراض والأوبئة (مثل: كورونا) والكوارث الطبيعية (مثل: التسونامي) والكوارث البشرية (مثل: تسربات النفط أو الأعطال الفنية). أو قد تنشأ نتيجة للتصعيدات العسكرية والسياسية كالتصعيد المحتمل بين الدول المتحالفة مع إيران والمملكة العربية السعودية، والنزاعات في بحر الصين الجنوبي مع احتمالية

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (1) 2026

التدخل الأمريكي، والتوترات المستمرة بين الغرب وكوريا الشمالية. وإلى جانب ما تقدم، قد يكون مصدر المخاطر الجيوسياسية الصراعات التجارية، والحروب الاقتصادية، وفرض العقوبات، والتغيرات في السياسات الحكومية أو القيادات السياسية. على سبيل المثال، تسبب الصراع الروسي الأوكراني في اضطرابات كبيرة في أسواق الطاقة والسلع العالمية (Brace, 2015).

3-5- تداعيات المخاطر الجيوسياسية وتأثيراتها:

تؤثر المخاطر الجيوسياسية على المؤسسات المالية والأسواق بطرق متعددة، حيث تتسبب في تقلبات كبيرة في أسواق الأسهم والسندات والعملات. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤدي الصراعات بين القوى الاقتصادية الكبرى إلى حالة من عدم التأكد تُسبب بدورها انكماش السوق، كما تؤثر على مخاطر الاستثمار لدى المؤسسات العاملة في مناطق غير مستقرة سياسيًّا، حيث تواجه مخاطر، مثل: نزع الملكية أو التأميم أو تغييرات في البيئات التنظيمية، مما يؤثر على ربحيتها وتقييمها. كما قد تؤدي التوترات الجيوسياسية إلى اضطرابات في سلاسل التوريد العالمية، مما يزيد من التكاليف ويؤخر أعمال المؤسسات. ويمكن أن تهدد هذه المخاطر الاستقرار المالي للمؤسسات من خلال تأثيرها على التمويل، الإقراض، وجودة الأصول، فضلاً عن زيادة تكاليف التمويل ومخاطر الائتمان بسبب اتساع حالة عدم التأكد. وقد تفرض الحكومات تدابير تنظيمية وعقوبات تجارية استجابةً للتطورات الجيوسياسية، مما يؤثر على التجارة الدولية وتدفقات الاستثمار في الاقتصاد العالمي (Saâdaoui et al., 2022; Zhang & Hamori, 2022).

علاوة على ذلك، يمكن أن تتسبب هذه المخاطر في أضرار بالسمعة للمؤسسات؛ فالمؤسسات التي يُنظر إليها على أنها داعمة أو مستفيدة من أنظمة سياسية مثيرة للجدل قد تواجه ردود فعل سلبية من المستهلكين والمستثمرين. وتكون المؤسسات التي تعمل أو تُقيم شراكات في مناطق غير مستقرة سياسيًّا أكثر عرضة للمخاطر (Cepni et al., 2021). كما تؤدي الأحداث الجيوسياسية غالباً إلى تقلبات حادة في السوق نتيجة استجابة المستثمرين السريعة للتهديدات المتوقعة، مما يرفع أحجام التداول ويزيد تقلب الأسعار، وقد تنخفض أسعار الأسهم بسبب مخاوف من عدم الاستقرار أو عقوبات أو صراعات تؤثر على الأسواق المحلية والدولية. كما تؤثر على تدفقات رأس المال، حيث ينقل المستثمرون أموالهم من الأسواق الناشئة إلى الأسواق المتقدمة الأكثر أماناً، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الأسهم في المناطق المتضررة، أو يلجأ المستثمرون إلى أصول الملاذ الآمن، مثل: الذهب والسندات الحكومية. بالإضافة إلى ما تقدم، فإن الأحداث الجيوسياسية قد تُسبب اضطرابات في

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (1) 2026

سلاسل التوريد، مما يؤثر على توفر المنتجات وأسعارها وجداول الإنتاج، وتشمل هذه الاضطرابات قيوداً تجارية، تعريفات جمركية، وعقوبات تؤدي إلى تأخير تسليم المنتجات بسبب إغلاق الحدود أو النزاعات في ممرات الشحن الرئيسية، وزيادة تكاليف الشحن نتيجة إعادة توجيه الخدمات اللوجستية وارتفاع أقساط التأمين، ونقص في الإمدادات بسبب العقوبات على دول منتجة لمواد خام أساسية (Caldara & Iacoviello, 2022).

4-5- الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية: إلزاميًا أو اختياريًا؟

أشارت معاجم اللغة إلى أن الإفصاح (Disclosure) بشكل عام هو البيان والكشف والإيضاح، أما معنى الإفصاح في المحاسبة فهو الكشف عن الشيء وجعله معلوماً، وبالتالي يُعرّف الإفصاح المحاسبي بأنه شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدميها صورة واضحة عن المؤسسة. كما يُعرّف بأنه عملية إظهار المعلومات المالية سواءً كانت كمية أم وصفية في القوائم المالية، أو في الهوامش والملاحظات في الوقت المناسب؛ مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية؛ والتي ليس لهم سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للمؤسسة (الحساني وآخرون، 2020).

وفي هذا الصدد، يجب التوضيح بأنه لا توجد حتى الآن آلية رقابية صارمة تُلزم المؤسسات بالإفصاح الجيوسياسي المفصل، ما لم تكن مدرجة في بورصات تتطلب ذلك، أي أن الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية ليس إفصاحاً ملزماً حتى الآن. ومع ذلك، تقوم بعض المؤسسات وبشكل طوعي واختياري بالإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية ضمن تقاريرها المالية، خاصة عندما تكون هذه المخاطر بارزة ومؤثرة، على الرغم من وجود الكثير من المؤسسات الأخرى التي تفضل استخدام مصطلحات عامة أو تتجنب الإفصاح المباشر، نظراً لحساسية الموضوع أو نقص الإلزام الواضح في المعايير والإرشادات الدولية. فبعض المؤسسات تدمج المخاطر الجيوسياسية ضمن المخاطر العامة أو المخاطر الجغرافية، دون تسميتها مباشرة (Voeller, 2024).

5-5- إرشادات الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية في التقارير المالية:

فيما يلي توضيحاً لبعض مواقف الجهات الدولية فيما يتعلق بالإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية:

أ. **المبادرة العالمية لإعداد التقارير Global Reporting Initiative (GRI):** تُعد المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) من أهم الأطر الدولية المعتمدة لإعداد تقارير الاستدامة، حيث تهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في الإفصاحات غير المالية، بما في ذلك القضايا البيئية

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (1) 2026

والاجتماعية والحوكمة (ESG). وعلى الرغم من أن هذه المبادرة لا تخصص معياراً مستقلاً للمخاطر الجيوسياسية، إلا أنها تُلزم المؤسسات بتقديم إفصاحات شاملة عن السياق التشغيلي، والمخاطر الجوهرية المؤثرة على أدائها واستدامتها، وهو ما يشمل ضمنيًّا المخاطر الجيوسياسية. على سبيل المثال، وفقاً لمعيار الإفصاحات العامة رقم (2) GRI، يجب على المؤسسات وصف البيئة التي تعمل فيها، بما في ذلك المخاطر المتعلقة بالاستقرار السياسي، النزاعات المسلحة، العقوبات الاقتصادية، والتغيرات الجيوسياسية التي قد تؤثر على عملياتها، وهذه إشارة واضحة إلى ضرورة الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية. كما تتطلب معايير GRI من المؤسسات الكشف عن نهجها الإداري في التعامل مع هذه المخاطر من خلال ما يُعرف بـإفصاح نهج الإدارة (Management Approach)، مما يعكس مدى استعداد المؤسسة لتقييم المخاطر الخارجية والتكيف معها. وعليه، فإن الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية في تقارير GRI لا يسهم فقط في تحسين جودة المعلومات المقدمة لأصحاب المصلحة، بل يُعد أيضاً دليلاً على نضج المؤسسة في تبني ممارسات حوكمة رشيدة واستشراف المخاطر المستقبلية.

ب. **المجلس الدولي لمعايير الاستدامة International Sustainability Standards Board (ISSB):** أصدر هذا المجلس معيارين حتى الآن تحت اسم المعايير العالمية للإفصاح عن الاستدامة، ورغم أن المعيار الأول (IFRS S1) الذي يتحدث عن المتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة لا يذكر المخاطر الجيوسياسية بصيغة صريحة، إلا أن إطاره الواسع يشملها ضمن المخاطر الجوهرية التي يجب الإفصاح عنها في حال كان لها تأثير مادي على المؤسسة. وبالتالي، تصبح المخاطر الجيوسياسية مشمولة ضمن متطلبات الإفصاح عندما تؤثر على استمرارية المؤسسة أو قيمتها للمستثمرين (IFRS Foundation, 2023).

ج. **مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Board (IASB):** لا يوجد معيار مستقل يتحدث عن المخاطر الجيوسياسية ضمن المعايير التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية، ولكن هذه المخاطر تندرج ضمن فئات المخاطر الأخرى التي يطلب المجلس الإفصاح عنها، خصوصا في هذه المعايير (IFRS Foundation, 2024; 2025):

- المعيار الدولي السابع لإعداد التقارير المالية (IFRS 7) المعنون بالأدوات المالية: الإفصاح: يتطلب من المؤسسات الإفصاح عن: مخاطر السوق، مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، وهذه

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (1) 2026

المخاطر يمكن أن تتأثر بالأوضاع الجيوسياسية، كالحروب، العقوبات، أو تغيّر السياسات الحكومية، حتى وإن لم تُذكر بالاسم.

- المعيار المحاسبي الدولي الأول (IAS 1) المعنون بعرض القوائم المالية: يلزم بالإفصاح عن الافتراضات الجوهرية التي بنيت عليها التقارير المالية، مع ذكر أهم مصادر عدم التأكد المرتبطة بها. أي أنه في حال وجود تهديد لاستمرارية المؤسسة بسبب أحداث خارجية (مثل: النزاعات أو الأزمات السياسية)، فيجب أن يتم الإفصاح عنها.

1. **هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية Securities and Exchange Commission (SEC):** لم تصدر الهيئة لائحة أو معياراً خاصاً تحت عنوان المخاطر الجيوسياسية، لكنها تشير إليها بشكل صريح ضمن متطلبات الإفصاح عن عوامل الخطر (Risk Factors). حيث أوضحت الهيئة بأنه يجب الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية التي قد تؤثر على أداء المؤسسة، مثل: التوترات الدولية، العقوبات، الحرب، تقلبات السوق العالمية (SEC, 2012).

6- الإطار العملي:

6-1- مصادر وطرق جمع البيانات وآلية تحليلها:

تمثل التقارير المالية المنشورة في الموقع الرسمي على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) لكل مصرف من المصارف محل البحث خلال أخر 5 سنوات؛ هي المصدر الرئيسي لبيانات البحث، وقد تم الحصول عليها من خلال قيام الباحثون بزيارة هذه المواقع وتحميل التقارير؛ استعداداً لتحليل محتواها وفق النموذج المعد من قبلهم؛ بالاستناد إلى الإرشادات المشار إليها بشكل غير مباشر أو ضمني من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، والمجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)، وهيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC)، المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI). وقد تم تحليل محتوى هذه التقارير بواسطة المتغير الثنائي غير المُرجّح (Unweighted Binary Variable)، وهو ببساطة متغير يأخذ قيمتين فقط، عادةً 0 أو 1، بدون أي أوزان أو ترجيحات إضافية، أي لا يُستخدم أي وزن أو ترجيح يجعل بعض القيم أكثر أهمية من الأخرى؛ كل القيم متساوية التأثير في التحليل (Hosmer et al., 2013; Field, 2018; Hair et al., 2019). وسيتم استخدامه في البحث الحالي بحيث يتم إعطاء رقم (1) للبند أو المعلومة المفصح عنها من قبل المصرف والخاصة بالمخاطر الجيوسياسية، ورقم (0) للبند أو المعلومات غير المفصح عنها، وقد

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (1) 2026

تم الاعتماد في صياغة البنود أو المعلومات المطلوب الإفصاح عنها على ما ورد في الإرشادات غير المباشرة أو الضمنية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، والمجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB)، وهيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC)، المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI).

6-2- الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية في التقارير المالية للمصرف المتحد للتجارة والاستثمار:

يستعرض الجدول (1) البنود أو المعلومات المتعلقة بالمخاطر الجيوسياسية؛ والتي سيرى الباحثين ما إذا كان المصرف المتحد للتجارة والاستثمار يقوم بالإفصاح عنها في تقاريره المالية المنشورة لأخر 5 سنوات أو لا:

جدول (1): الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية في التقارير المالية للمصرف المتحد للتجارة والاستثمار

ر.م	العبارة	2019	2020	2021	2022	2023
1	يتم الإشارة إلى المخاطر الجيوسياسية في التقارير المالية للمصرف.	1	1	1	1	1
2	يُسمي المصرف المخاطر الجيوسياسية بشكل صريح في تقاريره المالية أو يستخدم مصطلح بديل (كالمخاطر الجوهرية، المخاطر العامة، المخاطر الطارئة، المخاطر الجغرافية، المخاطر السياسية).	0	0	0	0	1
3	يشير المصرف إلى طبيعة المخاطر الجيوسياسية التي تؤثر على البيئة المصرفية في ليبيا.	1	1	1	1	1
4	يعرض المصرف المخاطر الجيوسياسية التي واجهها في الفترة المالية أو الفترات المالية السابقة.	1	1	1	1	1
5	يفصح المصرف عن كيفية قيامه بتحديد المخاطر الجيوسياسية المؤثرة في عمله	0	0	0	0	0
6	يفصح المصرف عن قيامه بتقييم المخاطر الجيوسياسية المؤثرة في عمله بصرف النظر عن الإشارة إلى الكيفية أو الآلية.	0	0	0	0	0
7	يوضح المصرف المعلومات التي استخدمها في تقييمه للمخاطر الجيوسياسية.	0	0	0	0	0
8	يذكر المصرف الآليات أو الأساليب المستخدمة في تقييم المخاطر الجيوسياسية المحتملة.	0	0	0	0	0
9	يوضح المصرف تأثير المخاطر الجيوسياسية على العمليات التشغيلية.	1	1	1	1	1
10	يشير المصرف إلى تأثير المخاطر الجيوسياسية على أداءه المالي فيما يتعلق بالسيولة.	0	1	1	1	1

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (1) 2026

ر.م	العبارة	2019	2020	2021	2022	2023
11	يشير المصرف إلى تأثير المخاطر الجيوسياسية على أداءه المالي فيما يتعلق بالربحية.	0	1	1	1	1
12	يشير المصرف إلى تأثير المخاطر الجيوسياسية على أداءه المالي فيما يتعلق بالنشاط.	0	1	1	1	1
13	يشير المصرف إلى تأثير المخاطر الجيوسياسية على أسعار صرف العملات الأجنبية.	1	1	1	1	1
14	يوضح المصرف أن تقييمه للاستمرارية تم بأخذ المخاطر الجيوسياسية في الاعتبار.	0	0	0	0	0
15	يعرض المصرف التقييمات المحاسبية التي قام بها لأصوله لمعرفة الانخفاض في القيمة الناتج عن التعرض للمخاطر الجيوسياسية.	0	0	0	0	0
16	يفصح المصرف عن وجود خطة لإدارة المخاطر الجيوسياسية ضمن التقارير المالية.	0	0	0	0	0
17	يفصح المصرف عن الإجراءات الاحترازية التي قام بها من أجل التحوط للمخاطر الجيوسياسية (كتكوين المخصصات).	0	0	0	0	0
18	يفصح المصرف عن التغطيات التأمينية ذات الصلة بالمخاطر الجيوسياسية.	0	0	0	0	0
19	يتم تحديد مصدر المخاطر الجيوسياسية (سياسي، أمني، اقتصادي، صحي، ....).	1	1	1	1	1
20	يتم الإفصاح عن أثر المخاطر الجيوسياسية بشكل كمي.	0	0	0	0	0
إجمالي النقاط التي حصل عليها المصرف		6	9	9	9	10
نسبة الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية		%30	%45	%45	%45	%50
المتوسط العام للإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية		%43				

يوضح الجدول رقم (1) أن إجمالي البنود أو المعلومات المتعلقة بالمخاطر الجيوسياسية والتي يقوم المصرف المتحد للتجارة والاستثمار بالإفصاح عنها في تقاريره المالية المنشورة خلال أخر سنة 2019م بلغت عدد 6 بنود أو معلومات من أصل 20 بند أو معلومة، أي بما نسبته 30%، ثم زادت النسبة إلى 45% خلال الفترة من 2020م إلى 2022م، أي كان عدد البنود أو المعلومات المفصح عنها يساوي 9 من أصل 20 بند أو معلومة. وواصلت النسبة في الارتفاع إلى 50% في سنة 2023م، حيث حصل المصرف على عدد 10 نقاط من أصل 20 نقطة. وهذا قد يشير نسبيًّا إلى زيادة إدراك المصرف بأهمية الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية. أما بخصوص موقع الإشارة إلى المخاطر الجيوسياسية في التقارير المالية فقد اقتصرت في الصفحات المخصصة لعرض كلمة مجلس الإدارة أو كلمة المدير العام، ففيها تم وصف المخاطر الجيوسياسية التي يعمل المصرف في ظلها، وتأثيراتها على الاقتصاد وعلى القطاع المصرفي، ثم عرض المؤشرات التي تأثرت بذلك،

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (1) 2026

سواءً من حيث الربحية أو السيولة أو النشاط أو أسعار الصرف الأجنبي وغيرها. أما غير ذلك، فلم يحتوي التقرير على أي إفصاحات عن المخاطر الجيوسياسية، وكانت ملحقات القوائم المالية (الإيضاحات) خالية تماماً من الإشارة إلى هذه المخاطر.

وفيما يلي عرضاً للفقرات التي أشار فيها المصرف المتحد للتجارة والاستثمار إلى المخاطر الجيوسياسية خلال الفترة 2019-2023م:

أ. في سنة 2019م، أشار التقرير المالي للمصرف إلى حدوث تغيرات كثيرة على الصعيدين الاقتصادي والأمني في ليبيا، وأوضح أنه يوجد استقرار في إنتاج النفط متجاوزاً مستوى المليون برميل يوميًّا مع المحافظة على أسعار بيع تراوحت بين 50-60 للبرميل الواحد. وأضاف التقرير بأن ذلك أدى إلى ارتفاع إيرادات الدولة مما كان له أثر إيجابي في استمرار تغطية عجز الموازنة المتراكم، وتوفير النقد الأجنبي لاستيراد المواد الأساسية. ورأى المصرف بأن ذلك انعكس إيجاباً على نمو عمل القطاع المصرفي سواءً في حجم الاعتمادات المفتوحة للشركات أو توفير استخدام النقد الأجنبي للأفراد من خلال منظومة أرباب الأسر أو التحويلات للأغراض الشخصية. ونتيجة لهذه التطورات، تحسن سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية. ولم يغفل التقرير الإشارة إلى ما شهدته مدينة طرابلس من حرب في سنة 2019م، حيث أشار إلى أنه على الصعيد الأمني شهد الربع الأول هدوءاً نسبيًّا إلى أن بدأت الحرب على مدينة طرابلس في 4 إبريل 2019م. الأمر الذي أدى إلى نزوح المواطنين بالآلاف من مناطق الاشتباكات، وتأثرت الحركة التجارية، وتبع ذلك تقلص إنتاج النفط تدريجيًّا، ومع نهاية السنة توقف الإنتاج والتصدير بشكل كامل. وكل هذه الأمور مجتمعة انعكست سلباً على الوضع الاقتصادي لعدم وضوح الرؤية المستقبلية لدى الجميع. وبالرغم من كل هذه الأحداث أوضح التقرير بأن المصرف تمكّن من العمل بمهنية وحافظ على عملائه، خاصةً مع توسع المصرف في خدمات الأفراد، وتحديداً فيما يخص بطاقات الفيزا لمنتج أرباب الأسر؛ والذي نما خلال سنة 2019م نتيجة قيام مصرف ليبيا المركزي بتوفير مزيد من المخصصات للمواطنين، الأمر الذي عزز من قدرة المصرف على القيام بهذه الأعمال الجديدة دون أن يُشكّل ذلك عبئاً على إيراداته التشغيلية.

ب. في سنة 2020م، ذكر التقرير المالي للمصرف أن سنة 2020م لم تكن بأفضل من سابقتها، وبيّن أنه على المستوى الأمني، وبالرغم من التحسن النسبي نتيجة محاولة وزارة الداخلية

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (1) 2026

التابعة لحكومة الوفاق إثبات تواجدها؛ إلا أن ذلك لم يمنع بعض القوى المتصارعة على السلطة من الاستمرار في اختراق الأمن. وأوضح التقرير أنه مع بداية الربع الثاني من سنة 2020م تضاعفت التأثيرات السلبية بانتشار وباء كورونا وتداعياته الاقتصادية السلبية في كافة أنحاء العالم، والتي لم تستثنى ليبيا منها، وانهارت أسعار النفط منذ بداية الأزمة لتتراوح بين 30-40 للبرميل. وبالرغم من أن أسعار النفط تحسنت لتصل إلى ما بين 50-60 في الأشهر الأخيرة من سنة 2020م؛ إلا أن ذلك تزامن مع توقف تصدير النفط نتيجة اختلاف القوى المتصارعة على السلطة في ليبيا. وقد انعكست هذه التطورات على الأوضاع والسياسات الداخلية خاصة فيما يتعلق بتوافر العملة الأجنبية في الدولة، مما اضطر مصرف ليبيا المركزي إلى التوقف عن توفير العملة لفتح الاعتمادات المستندية للاستيراد خلال الثلث الأخير من سنة 2020م؛ مما عطل العمل بالجهاز المصرفي، وقد أدى توقف فتح الاعتمادات إلى ارتفاع أسعار العملات الأجنبية بالسوق الموازية، وبالتالي اضطر بعض التجار والمُصنّعين إلى اللجوء إليها لسد احتياجاتهم من المواد الخام أو استيراد البضائع المتعاقد عليها مسبقاً؛ مما أدى إلى ارتفاع أسعار معظم السلع والخدمات وإصابة الأسواق بحالة من الركود وارتفاع نسبة التضخم بالدولة لتسجل 22% سنة 2020م مقارنة بنسبة 4.6% سنة 2019م. ولم يكتفي التقرير المالي في هذه السنة بوصف المخاطر وتأثيرها على القطاع المصرفي ككل، بل أضاف تأثيراتها على أداء المصرف ذاته، فقد تمت الإشارة في التقرير أن العوامل الاقتصادية السابقة أدت إلى انخفاض إيرادات المصرف المتحد بنسبة 18%، وكذلك صافي أرباحه بنسبة 26% مقارنة بسنة 2019م، مع حفاظ المصرف على جودة أصوله وحقوق المساهمين، وتأثرت المؤشرات المتعلقة بالنشاط والربحية أيضاً، حيث انخفض معدل العائد على متوسط الأصول ليسجل 1.42% سنة 2020م مقابل 2.08% سنة 2019م، وكذلك معدل العائد على حقوق المساهمين ليسجل 9.5% سنة 2020م مقابل 12.6% سنة 2019م.

ج. في سنة 2021م، وصف التقرير المالي للمصرف بأن الأوضاع السياسية والأمنية في ليبيا شهدت هدوءاً نتيجة تأسيس حكومة الوحدة الوطنية، وتحديد موعد إجراء انتخابات رئاسية ونيابية في 24 ديسمبر 2021م إيذاناً بعودة الحياة بالدولة إلى الوضع الطبيعي الذي يجب أن تكون عليه. وأوضح التقرير أنه بهذه الإجراءات المستحسنة من كافة الأطراف المحلية والدولية بدأ الحديث عن إعادة إعمار ليبيا، وتحسنت العلاقات مع كثير من الدول، وخاصةً دول الجوار.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (1) 2026

وبدأ على الدولة الانتفاض من حالة الخلاف والفرقة الداخلية إلى حالة من الاستقرار والنمو؛ مما أدى إلى زيادة إنتاج النفط ليتخطى 1.2 مليون برميل يوميًّا مع الوعد بالرجوع إلى مستوى إنتاج 1.6 مليون برميل يوميًّا خلال 12-15 شهر. وقد تزامن هذا النمو في الإنتاج مع ارتفاع متوسط أسعار النفط بالأسواق العالمية لتسجل 74$ للبرميل؛ مما أدى إلى تحسن إيرادات الدولة ونمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 41.37% (حسب بيانات مصرف ليبيا المركزي). وبيّن التقرير أيضاً أنه على الرغم من استمرار جائحة كورونا عالميًّا إلا أن بدء تطعيم المواطنين بكافة دول العالم -حتى لو بنسب متفاوتة- أعطى الأمل لبدء انحسار الوباء. وأوضح التقرير بأن هذا التحسن انعكس على المصارف العاملة في ليبيا حيث أتاح مصرف ليبيا المركزي العملة الأجنبية المطلوبة لاستيراد المواد الخام والسلع طبقاً لاحتياجات السوق. كما أتاح للأفراد عملة أجنبية للاحتياجات الشخصية مما ساهم في زيادة نشاط السوق المصرفية وعائداته. وعليه، أشار التقرير إلى أن المصرف المتحد نجح في تنمية حجم أعماله بشكل كبير وحقق إيرادات قدرها 90 مليون دينار مرتفعاً بنسبة 148% عن سنة 2020م. كما حقق صافي أرباح بعد الضرائب قدرها 40 مليون دينار بارتفاع قدره 208% عن السنة السابقة. وأدت هذه النتائج الإيجابية إلى نمو مجموع حقوق المساهمين بنسبة 50% لتصل إلى 201 مليون دينار. وهذه النتائج الاستثنائية (على حد وصف التقرير) نتج عنها معدلات أداء متميزة حيث أظهر معدل العائد على متوسط الأصول بنسبة 3%، وكذلك معدل العائد على متوسط حقوق المساهمين بنسبة 24%.

د. في سنة 2022م، أشار تقرير المصرف المتحد إلى عودة الحياة بصفة شبه طبيعية بعد ان تجاوز العالم التداعيات المباشرة لجائحة كورونا، وكان لهذا التحسن الأثر الكبير في زيادة النشاط الاقتصادي على مستوى العالم. وأضاف التقرير أنه بالرغم من الحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا إلا أن هذا لم يمنع من تزايد نشاط التجارة الخارجي لدولة ليبيا، حيث تتم عمليات التبادل التجاري مع دول العالم بشكل طبيعي، وأغلب تلك المبادلات تتم عن طريق المصارف ومن ضمنها المصرف المتحد، الذي قدم خدمات فتح الاعتمادات المستندية لعملائه من أصحاب النشاط التجاري والصناعي والخدمي. كما قام المصرف المتحد بإعادة إصدار بطاقات عملائه لاستخدام العملة الأجنبية في الأغراض الشخصية بناءً على طلباتهم، وبما يتوافق مع تعليمات مصرف ليبيا المركزي. وتابع التقرير قائلاً أنه وإن كانت نتائج السنة

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (1) 2026

الماضية (2021م) نتائج استثنائية للمصرف؛ إلا أن نتائج هذه السنة (2022م) كانت مرضية وفاقت ما تم وضعه في الموازنة التقديرية لسنة 2022م، حيث حقق المصرف إجمالي إيرادات في حدود 86 مليون دينار، كما حقق صافي أرباح بعد خصم الضرائب بما يقارب 36 مليون دينار، أي بمعدل 2.4% على متوسط الأصول، وبلغ معدل العائد على متوسط حقوق المساهمين ما نسبته 19.6%. كما أشار التقرير إلى مساهمة المصرف في حل مشكلة عدم توفير السيولة حيث قام بتحويل مئات الملايين من العملة الورقية إلى مصرف ليبيا المركزي وإلى المصارف التجارية الأخرى، ولم تكن هناك أي مشكلة في توفير السيولة لعملائه وبسقف مفتوح. أما بخصوص ملاءة رأس المال فإن المصرف المتحد -حسب التقرير- يتمتع بملاءة مالية مرتفعة على ما هو مطلوب حيث بلغت 34% مما يوضح صلابة الهيكل المالي للمصرف.

ه. في سنة 2023م، استهل التقرير بعرض الأوضاع العامة التي عمل بها المصرف المتحد، مشيراً إلى حدوث مجموعة من الأحداث التي لها آثار جيوسياسية واقتصادية على المنطقة، ومنها ليبيا. وهذه المرة الأولى التي يذكر فيها التقرير صراحةً مصطلح المخاطر الجيوسياسية. وتابع التقرير بالإشارة إلى استمرار الحرب الدائرة في أوروبا بين روسيا وأوكرانيا، على الرغم من استقرار تأثيراتها على أسعار الغاز والحبوب بسبب إعادة العالم تنظيم نفسه. ثم انتقل التقرير إلى تناول الأوضاع بالمنطقة العربية، وتحديداً اندلاع الحرب في فلسطين المحتلة بين دولة الاحتلال وغزة في الربع الأخير من سنة 2023م، والتي تأثرت بسببها التجارة العالمية بنسبة 12% التي تمثلها الملاحة بالبحر الأحمر وقناة السويس؛ مما انعكس على تكاليف شحن البضائع بين الشرق والغرب، وبالتالي أسعارها العالمية. وأوضح التقرير بأن هذه الأحداث لم تؤثر على ليبيا خلال سنة 2023م، ولكن من المتوقع أن تظهر آثارها خلال سنة 2024م، فقد استطاعت الدولة الاستمرار من خلال السياسات الاقتصادية في الحد من نسب التضخم خلال السنة والمقدر بنسبة 2-3%، وهي نسبة لم تشهدها الدولة منذ فترة؛ مما كان له آثار إيجابية على توفير البضائع بالأسواق من خلال توفير العملة الأجنبية اللازمة للاستيراد والتي زادت بنسبة 30% مقارنة بسنة 2022م، وكذلك توفير العملة الأحنبية للمواطنين من خلال منظومة 10,000 دولار التي ارتفعت بنفس النسبة تقريباً، وبالتالي استقرت الأوضاع الاقتصادية والسياسية، وانعكس ذلك إيجاباً على أداء المصرف. فقد حقق المصرف صافي أرباح قدرها

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (1) 2026

97.3 مليون دينار سنة 2023م مقارنة بمبلغ 35.9 مليون دينار في سنة 2022م بنسبة زيادة 171%؛ مما أنتج عائداً على متوسط حقوق المساهمين قدره 50%.

أما فيما يتعلق بكيفية تحديد المخاطر الجيوسياسية أو كيفية تحليلها أو تقييمها، أو آليات وأساليب التقييم، أو المعلومات المستخدمة في التقييم، فلم يتم الإشارة إلى جميع هذه المعلومات في التقارير المالية للمصرف، على الرغم من تخصيص صفحة للحديث عن إدارة المخاطر، ولكن اكتفت هذه الصفحة بتوضيح مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل، وأن المصرف يقوم بوضع الخطط للتصدي لها وتحليلها، دون الإشارة إلى أنها تشمل المخاطر الجيوسياسية.

واستناداً إلى التحليلات السابقة، وبالاعتماد على المتوسط العام للفترة محل البحث، يمكن الإجابة عن التساؤل الفرعي الأول للبحث، ومفاده: ما هو واقع إفصاح المصرف المتحد للتجارة والاستثمار عن المخاطر الجيوسياسية في تقاريره المالية المنشورة خلال السنوات الخمس الأخيرة؟ بأن المصرف يقوم بالإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية بمتوسط عام 43% تقريباً، وأن نسبة الإفصاح زادت خلال الفترة 2019-2023م من 30% إلى 50%.

6-3- الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية في التقارير المالية لمصرف السراي للتجارة والاستثمار:

يبين الجدول رقم (2) البنود أو المعلومات المتعلقة بالمخاطر الجيوسياسية؛ والتي سيرى الباحثين ما إذا كان مصرف السراي للتجارة والاستثمار يقوم بالإفصاح عنها في تقاريره المالية المنشورة لأخر 5 سنوات أو لا:

جدول (2): الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية في التقارير المالية لمصرف السراي للتجارة والاستثمار

ر.م	العبارة	2017	2018	2019	2020	2021
1	يتم الإشارة إلى المخاطر الجيوسياسية في التقارير المالية للمصرف.	0	0	0	1	0
2	يُسمي المصرف المخاطر الجيوسياسية بشكل صريح في تقاريره المالية أو يستخدم مصطلح بديل (كالمخاطر الجوهرية، المخاطر العامة، المخاطر الطارئة، المخاطر الجغرافية، المخاطر السياسية).	1	1	1	1	1
3	يشير المصرف إلى طبيعة المخاطر الجيوسياسية التي تؤثر على البيئة المصرفية في ليبيا.	0	0	0	0	0
4	يعرض المصرف المخاطر الجيوسياسية التي واجهها في الفترة المالية أو الفترات المالية السابقة.	0	0	0	1	0

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (1) 2026

ر.م	العبارة	2017	2018	2019	2020	2021
5	يفصح المصرف عن كيفية قيامه بتحديد المخاطر الجيوسياسية المؤثرة في عمله	0	0	0	0	0
6	يفصح المصرف عن قيامه بتقييم المخاطر الجيوسياسية المؤثرة في عمله بصرف النظر عن الإشارة إلى الكيفية أو الآلية.	0	0	0	1	0
7	يوضح المصرف المعلومات التي استخدمها في تقييمه للمخاطر الجيوسياسية.	0	0	0	0	0
8	يذكر المصرف الآليات أو الأساليب المستخدمة في تقييم المخاطر الجيوسياسية المحتملة.	0	0	0	0	0
9	يوضح المصرف تأثير المخاطر الجيوسياسية على العمليات التشغيلية.	0	0	0	1	0
10	يشير المصرف إلى تأثير المخاطر الجيوسياسية على أداءه المالي فيما يتعلق بالسيولة.	0	0	0	0	0
11	يشير المصرف إلى تأثير المخاطر الجيوسياسية على أداءه المالي فيما يتعلق بالربحية.	0	0	0	1	0
12	يشير المصرف إلى تأثير المخاطر الجيوسياسية على أداءه المالي فيما يتعلق بالنشاط.	0	0	0	1	0
13	يشير المصرف إلى تأثير المخاطر الجيوسياسية على أسعار صرف العملات الأجنبية.	0	0	0	0	0
14	يوضح المصرف أن تقييمه للاستمرارية تم بأخذ المخاطر الجيوسياسية في الاعتبار.	0	0	0	0	0
15	يعرض المصرف التقييمات المحاسبية التي قام بها لأصوله لمعرفة الانخفاض في القيمة الناتج عن التعرض للمخاطر الجيوسياسية.	0	0	0	0	0
16	يفصح المصرف عن وجود خطة لإدارة المخاطر الجيوسياسية ضمن التقارير المالية.	0	0	0	0	0
17	يفصح المصرف عن الإجراءات الاحترازية التي قام بها من أجل التحوط للمخاطر الجيوسياسية (كتكوين المخصصات).	1	1	1	1	1
18	يفصح المصرف عن التغطيات التأمينية ذات الصلة بالمخاطر الجيوسياسية.	0	0	0	0	0
19	يتم تحديد مصدر المخاطر الجيوسياسية (سياسي، أمني، اقتصادي، صحي، ....).	0	0	0	1	0
20	يتم الإفصاح عن أثر المخاطر الجيوسياسية بشكل كمي.	0	0	0	0	0
	إجمالي النقاط التي حصل عليها المصرف	2	2	2	9	2
	نسبة الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية	%10	%10	%10	%45	%10
	المتوسط العام للإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية	%17				

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (1) 2026

ويتضح من الجدول رقم (2) أن إجمالي البنود أو المعلومات المتعلقة بالمخاطر الجيوسياسية والتي يقوم مصرف السراي للتجارة والاستثمار بالإفصاح عنها في تقاريره المالية المنشورة خلال الفترة من 2017م إلى 2019م بلغت عدد 2 من أصل 20 بند أو معلومة، أي بما نسبته 10% فقط، وكان هذا الإفصاح منحصراً فيما يلي:

أ. ذكرت تقارير المصرف مصطلح المخاطر العامة والمخاطر الطارئة. وبالتالي اعتبرها الباحثين إشارة ولو بشكل ضمني إلى المخاطر الجيوسياسية.

ب. افصحت التقارير عن أن المصرف يتحوط لأي مخاطر طارئة قد تحدث، وذكرت بعض الأمثلة، كالمخاطر المتعلقة بالربط الضريبي أو قيمة التسوية مع صندوق الضمان الاجتماعي. ويقوم المصرف فعلاً بتكوين مخصص لهذا الغرض. وهنا يجب التوضيح، أن هذه البنود هي عبارة عن التزامات محتملة وليست مخاطر جيوسياسية، وبالتالي تردد الباحثين في اعتبارها افصاحاً عن المخاطر الجيوسياسية، ولكن طالما أن المصرف لم يذكرها على سبيل التحديد والحصر، ولكن على سبيل المثال فقط، لذا اعتبر الباحثين أن المصرف قد يستخدم هذا المخصص لمواجهة أي مخاطر جيوسياسية أيضاً.

ويتضح مما سبق، أن التقارير المالية المنشورة لمصرف السراي تجاهلت الأحداث السياسية والاقتصادية التي تعرضت لها ليبيا، ولم تشير إليها بتاتاً، سواءً بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر. وفي سنة 2020م، ارتفعت النسبة إلى 45%، وحصل المصرف على عدد 9 نقاط من أصل 20 نقطة، ويرجع السبب في ارتفاع النسبة إلى قيام المصرف بالإشارة إلى أنه استطاع تحويل جائحة كورونا إلى حدث يؤسس به واقعاً جديداً، وأنه استمر في التركيز على احتياجات العملاء وتقديم المساعدة للتعافي من تأثير الجائحة، بتبني العديد من أنماط التشغيل التي تضمن الفعالية والمرونة. وأوضح التقرير أيضاً أن هذه الأحداث انعكست على مؤشرات إدارة المخاطر التي بدورها احتوت كافة التغيرات والتحديات السياسية والاقتصادية المتسارعة. واستكمل التقرير بوصف سنة 2020م على أنها سنة ناجحة بجميع المقاييس، حيث أوضح أن أصول المصرف ارتفعت بنسبة 90% لتصل إلى مليار دينار ليبي لأول مرة تاريخ المصرف، وارتفعت إيداعات العملاء بنسبة 140% لتصل إلى 800 مليون دينار، وبالتالي ارتفعت الأرباح التي ستوزع على المساهمين بنسبة 45%، وارتفع الدخل الصافي بنسبة 13%، وارتفعت الكفاءة التشغيلية وبدورها أدت إلى انخفاض نسبة التكلفة إلى الدخل إلى 58% مقارنة بـ61% في سنة 2019م. كما أوضح التقرير أن موظفو

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (1) 2026

المصـــرف أظهروا قدراً عاليًا من التكيف والانضـــباط لجميع الإجراءات المطبقة لمواجهة جائحة كورونا وتداعياتها.

أما في سنة 2021م، فقد عادت النسبة إلى ما كانت عليه في الفترة 2017-2019م، على الرغم من استمرار جائحة كورونا وتداعياته الاقتصـادية، ووجود بعض التحسـينات في الوضـع الاقتصـادي والسياسي في ليبيا.

ويذكر أن التقارير المالية لمصـرف السـراي للتجارة والاسـتثمار خلال الفترة 2017-2021م تشـير إلى أن المصـــرف يتعرض من خلال ممارســته لنشـــاطاته لمجموعة من المخاطر، وهي: مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر العملات، مخاطر أسعار السوق الأخرى، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر الســيولة، مخاطر العمليات، المخاطر القانونية والرقابية (الامتثال). لكنها لا تذكر أن هذه المخاطر تنتج عن أي أحداث جيوسياسية (سياسية، أمنية، اقتصادية، صحية، ....). علاوةً على أن التقارير تكتفي بتعريف المخاطر المذكورة وتوضـيح كيفية التصـدي لها بشـكل عام كما في أدبيات إدارة المخاطر بدون توضيح ما يقوم به المصرف من إجراءات.

واســتناداً إلى التحليلات الســابقة، وبالاعتماد على المتوســط العام للفترة محل البحث، يمكن الإجابة عن التساؤل الفرعي الثاني للبحث، ومفاده: ما هو واقع إفصاح مصرف السراي للتجارة والاستثمار عن المخاطر الجيوســياســية في تقاريره المالية المنشــورة خلال الســنوات الخمس الأخيرة؟ بأن المصرف يقوم بالإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية بمتوسط عام 17% تقريباً، وأن نسبة الإفصاح منخفضة بشكل عام (10%)، باستثناء سنة 2020م حيث وصلت إلى 45% بسبب بعض المعلومات التي قدمتها التقارير المالية للمصرف عن جائحة كورونا.

4-6- الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية في التقارير المالية لمصرف اليقين:

يستعرض الجدول (3) المعلومات المتعلقة بالمخاطر الجيوسياسية؛ والتي سيرى الباحثين ما إذا كان مصرف اليقين يقوم بالإفصاح عنها في تقاريره المالية لأخر 5 سنوات أو لا:

جدول (3): الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية في التقارير المالية لمصرف اليقين

ر.م	العبارة	2019	2020	2021	2022	2023
1	يتم الإشـــارة إلى المخاطر الجيوســياســية في التقارير المالية للمصرف.	1	1	1	0	0
2	يُسمي المصرف المخاطر الجيوسياسية بشكل صريح في تقاريره المالية أو يســتخدم مصــطلح بديل (كالمخاطر الجوهرية، المخاطر العامة، المخاطر الطارئة، المخاطر الجغرافية، المخاطر السياسية).	0	0	0	0	0

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (22) عدد (1) 2026

ر.م	العبارة	2019	2020	2021	2022	2023
3	يشير المصرف إلى طبيعة المخاطر الجيوسياسية التي تؤثر على البيئة المصرفية في ليبيا.	1	1	1	0	1
4	يعرض المصرف المخاطر الجيوسياسية التي واجهها في الفترة المالية أو الفترات المالية السابقة.	1	1	1	0	0
5	يفصح المصرف عن كيفية قيامه بتحديد المخاطر الجيوسياسية المؤثرة في عمله	0	0	0	0	0
6	يفصح المصرف عن قيامه بتقييم المخاطر الجيوسياسية المؤثرة في عمله بصرف النظر عن الإشارة إلى الكيفية أو الآلية.	1	1	0	0	0
7	يوضح المصرف المعلومات التي استخدمها في تقييمه للمخاطر الجيوسياسية.	0	0	0	0	0
8	يذكر المصرف الآليات أو الأساليب المستخدمة في تقييم المخاطر الجيوسياسية المحتملة.	0	0	0	0	0
9	يوضح المصرف تأثير المخاطر الجيوسياسية على العمليات التشغيلية.	1	1	1	0	0
10	يشير المصرف إلى تأثير المخاطر الجيوسياسية على أداءه المالي فيما يتعلق بالسيولة.	0	1	1	0	0
11	يشير المصرف إلى تأثير المخاطر الجيوسياسية على أداءه المالي فيما يتعلق بالربحية.	1	1	1	0	0
12	يشير المصرف إلى تأثير المخاطر الجيوسياسية على أداءه المالي فيما يتعلق بالنشاط.	1	1	1	0	0
13	يشير المصرف إلى تأثير المخاطر الجيوسياسية على أسعار صرف العملات الأجنبية.	0	1	1	0	0
14	يوضح المصرف أن تقييمه للاستمرارية تم بأخذ المخاطر الجيوسياسية في الاعتبار.	0	0	0	0	0
15	يعرض المصرف التقييمات المحاسبية التي قام بها لأصوله لمعرفة الانخفاض في القيمة الناتج عن التعرض للمخاطر الجيوسياسية.	0	0	0	0	0
16	يفصح المصرف عن وجود خطة لإدارة المخاطر الجيوسياسية ضمن التقارير المالية.	0	0	0	0	0
17	يفصح المصرف عن الإجراءات الاحترازية التي قام بها من أجل التحوط للمخاطر الجيوسياسية (كتكوين المخصصات).	0	0	0	0	0
18	يفصح المصرف عن التغطيات التأمينية ذات الصلة بالمخاطر الجيوسياسية.	0	0	0	0	0
19	يتم تحديد مصدر المخاطر الجيوسياسية (سياسي، أمني، اقتصادي، صحي، ....).	1	1	1	0	0
20	يفصح عن أثر المخاطر الجيوسياسية بشكل كمي.	0	0	0	0	0
	إجمالي النقاط التي حصل عليها المصرف	8	9	9	0	0
	نسبة الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية	%40	%45	%45	%0	%0
	المتوسط العام للإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية	%26				

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (1) 2026

يلاحظ من الجدول رقم (3) أن إجمالي البنود أو المعلومات المتعلقة بالمخاطر الجيوسياسية والتي يقوم مصرف اليقين بالإفصاح عنها في تقاريره المالية المنشورة في سنة 2019م بلغت 8 من أصل 20 بند أو معلومة، أي بما نسبته 40%. ثم ارتفعت النسبة إلى 45% خلال سنتي 2020-2021م، حيث حصل المصرف على عدد 9 نقاط من أصل 20 نقطة. وبفحص التقارير المالية للمصرف وتحليلها خلال الفترة 2019-2021م، وجد الباحثين الفقرات التالية التي تشير بشكل مباشر أو غير مباشر إلى المخاطر الجيوسياسية وتأثيراتها ومصدرها:

أ. استهل تقرير سنة 2019م بعبارة أن مصرف اليقين عمل بجد ومثابرة في ظروف صعبة، وبيئة عالية المخاطر، وعلى الرغم من هذه الصعوبات والعراقيل والظروف السياسية والأمنية الصعبة خلال هذه الفترة، إلا أنه استطاع تقديم بعض الخدمات للعملاء.

ب. أوضح تقرير المصرف في سنة 2019م أن المصرف لم يحقق نتائج إيجابية باعتبار أن سنة 2019م تمثل السنة الثانية للمصرف (تأسس في 2018م)، وقد تم التبرير في التقرير بأن الحجم الكبير لمصاريف التأسيس، يرجع فرض رسوم على مبيعات النقد الأجنبي تفوق 183%، وهذا ما أثقل كاهل المصرف بنفقات رأسمالية كبيرة. وأوضح تقرير سنة 2019م بأن النتائج الإيجابية غير متوقعة باعتبار المصرف لازال في مرحلة التأسيس والتعريف بنفسه في السوق الليبي، خاصةً في ظل الظروف العصيبة التي تعيشها ليبيا من انقسام سياسي وانفلات أمني وانقسام مؤسساتي وتشوه اقتصادي كبير. كما ذكر التقرير بأن كل هذه الظروف تُلقي بظلالها على القطاع المصرفي الليبي بشكل عام، وعلى مصرف اليقين بشكل خاص. ومع ذلك، بيّن التقرير أن المصرف نمت أصوله بنسبة تفوق 93% مقارنة بسنة 2018م، وأنه عمل على تقديم الخدمات المصرفية المحلية والدولية المتمثلة في فتح الحسابات، والتحويلات المحلية، وتنفيذ عمليات المقاصة، وخدمات فتح الاعتمادات، وخطابات الضمان، والحوالات المصرفية، وحقق المصرف من هذه الخدمات إيرادات بلغت ما يُقارب نصف مليون دينار ليبي.

ج. في سنة 2020م، أشار تقرير المصرف إلى أن البيئة التي عمل فيها مصرف اليقين والظروف التي مر بها خلال هذه السنة ليست استثناء، وكرّر التقرير ما تمت الإشارة إليه في سنة 2019م بأن المصرف يعمل في بيئة تتسم بعدم الاستقرار السياسي، والانفلات الأمني والانقسام المؤسساتي. وتابع تقرير سنة 2020م بالإشارة إلى أن كل هذه الظروف انعكست بشكل سلبي على الاقتصاد الليبي، حيث زادت حالة عدم الاستقرار وحالة الكساد وزاد الاعتماد على السوق

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (1) 2026

الموازي لأسعار الصرف، وارتفاع نسبة البطالة ومعدلات التضخم؛ خاصة مع نشوب الحرب على مدينة طرابلس، وانتشار وباء كورونا الذي فرض الاغلاق التام تقريباً على جميع المؤسسات في دولة العالم.

د. أوضح تقرير سنة 2020م بأن الظروف المشار إليها في النقطة السابقة، أثرت سلباً على نتائج عمل المصرف. ومع ذلك، فهو استكمل مشاريع التأسيس وقدّم خدماته لعملائه، رغم تخفيض الدينار الليبي بنسبة 183% من قيمته والشح في السيولة النقدية. وقد حقق المصرف نمواً أخراً في أصوله بنسبة 380% مقارنة بسنة 2019م، مع ارتفاع قيمة الإيداعات من العملاء، وبدأ المصرف فعلاً في تحقيق الأرباح، وإن كانت قليلة.

ه. أضاف تقرير سنة 2021م أن بعض الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة ومصرف ليبيا المركزي من إصلاحات مالية واقتصادية ونقدية كان لها الأثر الإيجابي على نشاط المصارف بشكل عام، ومصرف اليقين بشكل خاص، حيث ساهمت هذه الإجراءات في تعزيز قيمة الدينار الليبي إلى أن حلت ولو بشكل جزئي مشكلة السيولة، واستمرار النشاط التجاري. وأوضح تقرير سنة 2021م النمو المتسارع للمصرف في جميع النواحي (السيولة، الربحية، النشاط، المديونية).

أما في سنتي 2022-2023م، وبعد التحسن في الأداء المالي للمصرف ونموه المتسارع، لم تشير التقارير المالية المنشورة لمصرف اليقين إلى أي مخاطر جيوسياسية، سواءً بشكل مباشرة أو بشكل غير مباشر، وسواءً بتناول تأثيراتها الإيجابية أو السلبية، على الرغم من وجود بعض التحسينات في الأوضاع الاقتصادية للدولة، واندلاع الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها الاقتصادية. وهذا قد يعني أن الإشارات السابقة للمخاطر الجيوسياسية كان جزءاً منها بسبب تبرير الخسائر التي تكبدها المصرف أو الأرباح القليلة التي حققها، وليس لغرض تقديم معلومة متكاملة لمستخدمي التقارير المالية.

واستناداً إلى التحليلات السابقة، وبالاعتماد على المتوسط العام للفترة محل البحث، يمكن الإجابة عن التساؤل الفرعي الثالث للبحث، ومفاده: ما هو واقع إفصاح مصرف اليقين عن المخاطر الجيوسياسية في تقاريره المالية المنشورة خلال السنوات الخمس الأخيرة؟ بأن المصرف يقوم بالإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية بمتوسط عام 26% تقريباً، وأن نسبة الإفصاح انخفضت خلال الفترة محل البحث من 40-45% إلى 0%.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (1) 2026

وبمقارنة النتائج السابقة ببعضها البعض، يتضح أن المصرف المتحد للتجارة والاستثمار يحتل المرتبة الأولى من حيث الإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية بمتوسط عام 43%، يتلوه مصرف اليقين بمتوسط عام 26%، وأخيراً يأتي مصرف السراي للتجارة والاستثمار بمتوسط عام 17%. أما إذا تم أخذ المتوسط العام للمتوسطات العامة فإن متوسط إفصاح المصارف الليبية محل البحث عن المخاطر الجيوسياسية يبلغ 28.6%، وهذه الإجابة عن التساؤل الرئيسي للبحث، وهو: ما هو واقع إفصاح المصارف الليبية عن المخاطر الجيوسياسية في تقاريرها المالية المنشورة خلال السنوات الخمس الأخيرة؟

7- الاستنتاجات: بناءً على التحليلات السابقة، نستنتج ما يلي:

أ. يقوم المصرف المتحد للتجارة والاستثمار بالإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية في تقاريره المالية المنشورة لأخر خمس سنوات بنسبة 43%.

ب. يقوم مصرف السراي للتجارة والاستثمار بالإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية في تقاريره المالية المنشورة لأخر خمس سنوات بنسبة 17%.

ج. يقوم مصرف اليقين بالإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية في تقاريره المالية المنشورة لأخر خمس سنوات بنسبة 26%.

د. إن متوسط إفصاح المصارف الليبية الخاصة محل البحث عن المخاطر الجيوسياسية في تقاريرها المالية المنشورة لأخر خمس سنوات يبلغ 28.6%.

8- التوصيات: في ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج، يمكن تقديم التوصيات التالية:

8-1- التوصيات الموجهة إلى المصارف محل البحث:

أ. القيام بالإفصاح الصريح عن المخاطر الجيوسياسية بذكر المصطلح سنويًّا، مع توضيح مصدر هذه المخاطر، وكيفية تحديدها وتحليلها وتقييمها، وأساليب التقييم، والمعلومات التي تم الاعتماد عليها في التقييم. مع أخذ المخاطر الجيوسياسية في الاعتبار عند القيام بتقييم استمرارية المصرف.

ب. إجراء وعرض التقييمات المحاسبية التي قام بها لأصوله لمعرفة الانخفاض في القيمة الناتج عن التعرض للمخاطر الجيوسياسية، مع القيام بالتحوط من هذه المخاطر من خلال تكوين المخصصات والاحتياطيات، والإفصاح عن ذلك بشكل واضح.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (1) 2026

ج. الإفصـــاح عن خطط إدارة المخاطر الجيوســياســية، والإجراءات الاحترازية المتبعة من قبل المصرف في الفقرات أو الجزئيات ذات العلاقة بإدارة المخاطر ضمن التقارير المالية.

د. الاطلاع على الإصــدارات الدولية في مجال الإفصــاح عن المخاطر الجيوســياســية ومتابعتها ومحاولة تطبيقها؛ لأن ذلك يرفع من جودة التقارير المالية.

2-8- التوصـــيات الموجهة للباحثين المســـتقبليين: قياس مســـتوى الإفصـــاح عن المخاطر الجيوسياسية لمصارف ليبية أخرى بما في ذلك مصرف ليبيا المركزي، أو لنفس المصارف التي أجري البحث الحالي عليها، ولكن باســتخدام نماذج قياس أخرى تنظر إلى الأهمية النسبية للبند أو المعلومة المفصح عنها، أي باستخدام طرق أخرى غير المتغير الثنائي غير المرجح.

9- المصادر والمراجع:

9-1- المصادر والمراجع العربية:

1. انديه، خالد علي وغيث، محمد البشير. (2016). قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق المال الليبي. *مجلة الاقتصاد والتجارة*، (9): 24-47.
2. البديري، كرار (2023). *التأمين الجيوسـياسـي: إسـتراتيجيات الاسـتجابة للتهديد في العلاقات الدولية*، دار الكتب العلمية ودار معنى.
3. البرغثي، وليد إبراهيم محمد وسيدهم، منيرة حامد حرم. (2020). تحليل مستوى الإفصاح عن المخاطر في التقارير المالية السـنوية للمصـارف التجارية الليبية: دراسـة تحليلية. *مجلة جامعة بنغازي العلمية*، 33(2): 130-142.
4. الجبوري، جميلة حمران ورشيد، ناظم حسن. (2025). مخاطر عدم اليقين الجيوسياسية ودور التدقيق الداخلي: دراسة نظرية تحليلية. *مجلة الريادة للمال والأعمال*، 6(1): 144-162.
5. الحساني، وعد هادي عبد والأعاجيبي، عقيل دخيل كريم وألبركي، محمد جمعة كريم (2020). *مدخل معاصر للنظرية المحاسبية*، دار صفاء للنشر والتوزيع.
6. دحدوح، حسـين أحمد وحمادة، رشـا أنور. (2014). دور الإفصـاح الاختياري في تعزيز الثقة بالتقارير المالية للشـركات المدرجة في سـوق دمشـق للأوراق المالية: دراسـة ميدانية. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، (30): 187-219.

7. زيود، لطيف والعثمان، محمد وعيسى، ريم علي. (2011). مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية. *مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية*، 33(3): 27-44.

8. عبد الله، هدى محمد محمد. (2024). مؤشر مقترح للإفصاح المحاسبي عن المخاطر الجيوسياسية وأثره على استمرارية المنشأة: الدور المعدل لجودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية. *المجلة العلمية للدراسات المحاسبية*، 6(2): 334-419.

9. علي، عبد الوهاب نصر وعطية، سارة حمدي. (2025). المقدرة التقييمية الإضافية للمحتوى المعلوماتي للإفصاح عن المخاطر الجيوسياسية: دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة البحوث المحاسبية*، (2): 343-370.

10. فاضل، أحمد عامر. (2025). تأثير *الإفصاح المحاسبي عن المخاطر الجيوسياسية في جودة الأرباح المحاسبية وانعكاسه على قيمة الشركة* (رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة كربلاء).

11. مارق، سعد محمد. (2009). قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية. *مجلة جامعة الملك عبد العزيز - الاقتصاد والإدارة*، 23(1): 131-174.

2-9- المصادر والمراجع الإنجليزية:

1. Aboelela, M.I.E., Abdalhamid, R.H. & Metwalli, M.Z. (2025). Geopolitical Risk Disclosure& Dividend Policies, is Accounting Earnings Quality the nexus? Evidence from listed Egyptian Firms. *Science Journal for Commercial Research*, 58(3): 37-68.
2. Bhattacharjee, S., Pan, X., Ali, S. & Al-Mamun, A. (2024). Geopolitical Risk and Corporate Political Spending Disclosure: Evidence from S&P 500 Firms. DOI: 10.2139/ssrn.5010924
3. Brace, R. (2015). Expect the unexpected: How can treasurers even begin to manage the vast range of geopolitical risks that exist? Rebecca Brace offers some pointers, https://www.treasurers.org/hub/treasurer-magazine/how-expect-unexpected?hl=en-US

4. Caldara, D, & Iacoviello, M. (2022). Measuring Geopolitical Risk. *American Economic Review*, 112 (4): 1194–1225. https://doi.org/10.1257/aer.20191823
5. Caniglia, L. (2011). Western ostracism and China's presence in Africa. *China Inf*, (25): 165–184.
6. Cepni, O., Emirmahmutoglu, F., Guney, I.E. & Yilmaz, M.H. (2022). Do the carry trades respond to geopolitical risks? Evidence from BRICS countries. *Econ. Syst.*
7. Cheng, C.H.J. & Chiu, C.-W. (2018). How important are global geopolitical risks to emerging countries? *Int.Econ*, (156): 305–325.
8. Dijkink, G. (2009). Geopolitics and Religion. In International Encyclopedia of Human Geography, edited by Rob Kitchin and Nigel Thrift, 453–57. Oxford: Elsevier.
9. Field, A. (2018). *Discovering Statistics Using IBM SPSS Statistics* (5th ed.). SAGE Publications.
10. Foster, J. B. (2006). The New Geopolitics of Empire. *Monthly Review*, 57 (8): 1–18.
11. Hair, J. F., Black, W. C., Babin, B. J., & Anderson, R. E (2019). *Multivariate Data Analysis* (8th ed.). Cengage Learning.
12. Henisz, W. J., Jones, O., & Rickert McCaffrey, C. (2024). Geostrategy by design: How to manage geopolitical risk in the new era of globalization. Disruption Books.
13. Hosmer, D. W., Lemeshow, S., & Sturdivant, R. X (2013). *Applied Logistic Regression* (3rd ed.). Wiley.
14. IFRS Foundation (2023). IFRS Sustainability Disclosure Standards. Retrieved from https://www.ifrs.org
15. IFRS Foundation. (2023). IFRS S1 General Requirements for Disclosure of Sustainability-related Financial Information, https://www.ifrs.org/issued-standards/ifrs-sustainability-standards-navigator/ifrs-s1-general-requirements/

16. IFRS Foundation. (2024). IAS 1 Presentation of Financial Statements, https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ias-1-presentation-of-financial-statements/?hl=en-US
17. IFRS Foundation. (2025). IFRS 7 Financial Instruments: Disclosures, https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ifrs-7-financial-instruments-disclosures/?hl=en-US
18. Kiik, L. (2016). Nationalism and anti-ethno-politics: Why 'Chinese development' failed at Myanmar's Myitsone dam. Eurasian Geogr. *Econ*. (57): 307–402.
19. Korkisch, F. (1987). Geopolitik – Geostrategie – Geoöekonomie. Grundlagen und Bedetung in der Vergeigenheit, Gegenwart und Zukunft. *Österreichische Militärische Zeitschrift",* (1): 18-19.
20. Mamun, A., Uddin, G.S., Suleman, M.T. & Kang, S.H. (2019). Geopolitical risk, uncertainty and Bitcoin investment. *Phys. A Stat. Mech. Its Appl*. (540): 123107.
21. Meehan, K., Klenk, N.L. & Mendez, F. (2018). The geopolitics of climate knowledge mobilization: Transdisciplinary research at the science–policy interface(s) in the Americas. *Science*, (43): 759–784.
22. Noch, M.Y. (2024). Navigating Uncertainty: International Accounting and Financial Reporting Amid Geopolitical Conflict, *Advances Jurnal Ekonomi & Bisnis*. 2(1): 1-11.
23. Saâdaoui, F., Ben Jabeur, S. & Goodell, J.W. (2022). Causality of geopolitical risk on food prices: Considering the Russo–Ukrainian conflict. *Financ. Res. Lett*. (49): 103103.
24. SEC. (2012). CF Disclosure Guidance: Topic No. 4, European Sovereign Debt Exposures, https://www.sec.gov/divisions/corpfin/guidance/cfguidance-topic4.htm?hl=en-US

25. Shahzad, U., Ramzan, M., Shah, M.I., Doğan, B. & Ajmi, A.N. (2022). Analyzing the Nexus Between Geopolitical Risk, Policy Uncertainty, and Tourist Arrivals: Evidence from the United States. *Eval. Rev*, (46): 266–295.
26. Shen, L.H. & Hong, Y.R. (2023). Can geopolitical risks excite Germany economic policy uncertainty: Rethinking in the context of the Russia-Ukraine conflict. *Financ. Res. Le*tt. (51): 103420.
27. Shmueli, D.F., Collins, K.N. & Ben, G.M. (2014). Conflict over sacred space: The case of Nazareth, (41): 132–140.
28. Smith, D. (2021). Geopolitical Risks and Their Effects on Global Markets. *Financial Risk Management*, 5(1), 23-39.
29. Stein, A.A. & Russett, B. (1980). Evaluating War: Outcomes and Consequences. In Handbook of Political Conflict: Theory and Research, New York: Free Press.
30. Sykulski, L. (2014). Geopolitical risk in the analysis of international relations, european journal of geopolitics, https://ptg.edu.pl/wp-content/uploads/Geopolitical_risk.pdf?hl=en-US
31. Voeller, D. (2024). Managing, measuring, and reporting geopolitical risk exposure: New challenges and current evidence. *Journal of Accounting and Taxation*, 16(1): 26-35.
32. Yang, M., Zhang, Q., Yi, A. & Peng, P. (2021). Geopolitical risk and stock market volatility in emerging economies: Evidence from GARCH-MIDAS model, Discrete. Dyn. Nat. Soc, 1159358.
33. Zhang, Y. & Hamori, S. A. (2022). A connectedness analysis among BRICS's geopolitical risks and the US macroeconomy. *Econ. Anal. Policy*, (76): 182–203.
34. Zhang, Z., He, M., Zhang, Y. & Wang, Y. (2022). Geopolitical risk trends and crude oil price predictability. *Energy*, (258): 124824.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (1) 2026

35. Zhao, W., Zhong, R., Sohail, S., Majeed, M.T. & Ullah, S. (2021). Geopolitical risks, energy consumption, and CO2 emissions in BRICS: An asymmetric analysis. Environ. *Sci. Pollut. Res*, (28): 39668–39679.